

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ادارة الاعمال



عنوان التقرير

تكليف أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقاتها على دراسة
أثر إدارة الأداء الوظيفي في رفع الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات الإدارية
" دراسة ميدانية على موظفي وزارة التعليم بمنطقة عسير "

إعداد الطالبة/

عائشة علي الشهراني

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

أولاً: المقدمة

تُعدّ أخلاقيات البحث العلمي حجر الأساس الذي تقوم عليه عملية إنتاج المعرفة وتطويرها داخل المجتمعات الأكاديمية، إذ تمثل منظومة المعايير والقيم التي تضبط سلوك الباحث في جميع مراحل البحث، بدءاً من تحديد المشكلة وجمع البيانات، وانتهاءً بنشر النتائج وتوثيقها. ويعرّف Resnik (2015) أخلاقيات البحث بوصفها مجموعة المعايير التي تميّز بين السلوك المقبول وغير المقبول في الممارسة البحثية، وتهدف إلى تعزيز قيم الصدق والأمانة وتجنّب الخطأ، وحماية مصالح المشاركين والمجتمع على حدٍ سواء. كما ينظر إليها Bryman and Bell (2015) بوصفها الإطار الذي ينظم العلاقة بين الباحث والمشاركين والمؤسسات، ويضمن أن تجري عملية البحث وفق مبادئ النزاهة والاحترام والعدالة.

ولا تقتصر أهمية هذه الأخلاقيات على البُعد القيمي المجرد، بل تمتد لتشمل البُعد العلمي والمنهجي؛ فالالتزام الأخلاقي يرتبط ارتباطاً مباشراً بمصداقية البحث وقابليته للتعميم والثقة في نتائجه. وقد أكّد Steneck (2007) أن النزاهة العلمية تمثل شرطاً ضرورياً لاستمرار تقدّم العلم، إذ إن أي إخلال بها — كالتلاعب بالبيانات أو الانتحال — يقوّض ثقة المجتمع العلمي ويهدد الموارد المخصّصة للبحث. ومن هذا المنطلق، أصبحت أخلاقيات البحث جزءاً أصيلاً من تكوين الباحث الأكاديمي ومن متطلبات الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم معالجة أكاديمية متكاملة لمفهوم أخلاقيات البحث العلمي، من خلال توضيح أهميتها، وعرض مبادئها الأساسية، ومناقشة أبرز القضايا الأخلاقية التي قد تعترض الباحث، واستعراض القواعد واللوائح المنظّمة لها، ثم تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً تحليلياً على دراسة ميدانية محدّدة تتناول أثر إدارة الأداء الوظيفي في رفع الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات الإدارية لدى موظفي وزارة التعليم بمنطقة عسير. ويُتوقّع أن يسهم هذا التقرير في تعزيز وعي الباحثين بمسؤولياتهم الأخلاقية وتمكينهم من ترجمتها إلى ممارسات عملية أثناء تنفيذ بحوثهم.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تتبع أهمية أخلاقيات البحث العلمي من كونها الضامن الأساسي لمصداقية البحث وموثوقيته. فالأخلاقيات تؤدي دوراً محورياً في تعزيز الثقة في النتائج العلمية، إذ إن التزام الباحث بالصدق في عرض البيانات وتجنّب التضليل يجعل نتائجه قابلة للتحقق والتكرار من قبل باحثين آخرين. وقد بيّن Resnik (2015) أن المعايير الأخلاقية تعزّز أهداف البحث المتمثلة في الوصول إلى المعرفة والحقيقة وتقليل الخطأ، وأن منع التلفيق والتزوير يحمي صدق النتائج ويصون قيمتها العلمية.

ومن جهة أخرى، تسهم الأخلاقيات في تحسين جودة النتائج البحثية؛ فالالتزام بالدقة والموضوعية في جمع البيانات وتحليلها يقلّل من احتمالات التحيز ويرفع من مستوى الثقة الإحصائية في المخرجات. ويشير Israel (2015) إلى أن الممارسة الأخلاقية ليست عبئاً إجرائياً، بل هي جزء من جودة التصميم المنهجي نفسه، لأنها تفرض على الباحث توحي الشفافية والمساءلة في كل خطوة، بما ينعكس إيجاباً على سلامة الاستنتاجات.

كما تكتسب الأخلاقيات أهمية بالغة في حماية المشاركين والمجتمع. فالبحوث التي تتعامل مع البشر تنطوي على مخاطر محتملة تمسّ خصوصيتهم وسلامتهم النفسية والاجتماعية، ومن هنا جاءت المبادئ الأخلاقية لتكفل احترام كرامة المشاركين وحقّهم في اتخاذ قرار حرّ بالمشاركة. وقد أرسى تقرير بلمونت (National Commission, 1979) ثلاثة

مبادئ جوهرية لحماية المشاركين هي احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة، وهي مبادئ ما زالت تشكّل المرجعية الأخلاقية للبحوث الإنسانية حتى اليوم.

وأخيرًا، ترتبط الأخلاقيات ارتباطًا وثيقًا بموثوقية البحوث العلمية ككل؛ إذ إن تراكم المعرفة العلمية يقوم على افتراض أن الباحثين السابقين قد التزموا بالأمانة في توثيق نتائجهم. ويؤكد Steneck (2007) أن أي انتهاك للنزاهة العلمية لا يضرّ بالبحث الواحد فحسب، بل يمتد أثره ليقوّض البنية المعرفية التي تُبنى عليها بحوث لاحقة، مما يجعل الالتزام الأخلاقي مسؤولية جماعية تتجاوز الباحث الفرد إلى المجتمع العلمي بأسره.

ثالثًا: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكّل إطارًا مرجعيًا يوجّه سلوك الباحث، ويمكن تناول أبرزها على النحو الآتي:

١. الأمانة العلمية (Honesty)

تعرّف الأمانة العلمية بأنها التزام الباحث بالصدق في جميع مراحل البحث، بما يشمل عرض البيانات والنتائج والمناهج دون تحريف أو تلفيق. ويرى Resnik (2015) أن الأمانة تمثّل المبدأ الأول الذي تنبثق منه سائر المعايير الأخلاقية، لأنها تتعلّق بجوهر العلم بوصفه سعيًا نحو الحقيقة. ومن الناحية التطبيقية، تتجلى الأمانة العلمية عندما يبلغ الباحث عن نتائجه كما هي، بما في ذلك النتائج السلبية أو غير المتوقّعة، فلا يحذف بيانات تعارض فرضياته. ومن أمثلتها التوضيحية أن يذكر الباحث صراحةً حجم العينة الفعلي ونسبة الاستجابة الحقيقية دون تضخيم.

٢. النزاهة (Integrity)

تشير النزاهة إلى الاتساق بين أقوال الباحث وأفعاله، والوفاء بالالتزامات والتعهدات البحثية، والتصرف وفق مبادئ أخلاقية ثابتة حتى في غياب الرقابة. ويوضّح Steneck (2007) أن النزاهة العلمية تتجاوز مجرد تجنّب سوء السلوك إلى تبني ممارسات بحثية مسؤولة في التخطيط والتنفيذ والنشر. ومثال ذلك أن يلتزم الباحث بالبروتوكول المنهجي الذي أعلنه مسبقًا، فلا يغيّر أدوات القياس أو معايير التحليل بعد رؤية النتائج بهدف الوصول إلى دلالة إحصائية مرغوبة.

٣. الموضوعية (Objectivity)

تعني الموضوعية تجنّب التحيز في تصميم البحث وتحليل البيانات وتفسير النتائج، والحرص على أن تكون الاستنتاجات مبنية على الأدلة لا على الأهواء الشخصية أو المصالح. ويؤكد Resnik (2015) أن الموضوعية تقتضي الإفصاح عن أي عوامل قد تؤثر في حياد الباحث. ومن التطبيقات العملية لها أن يعتمد الباحث معايير واضحة ومحدّدة مسبقًا لاستبعاد البيانات الشاذة، بدلًا من استبعادها انتقائيًا بما يخدم فرضيته.

٤. السرية (Confidentiality)

تتمثّل السرية في حماية المعلومات الخاصة بالمشاركين وعدم إفشائها أو استخدامها لغير الغرض الذي جُمعت من أجله. ويشير Israel (2015) إلى أن السرية تمثّل التزامًا أخلاقيًا وقانونيًا يقع على عاتق الباحث تجاه من وثقوا به ببياناتهم.

ومن أمثلتها التطبيقية ترميز استبانات المشاركين بأرقام بدلاً من الأسماء، وتخزين البيانات في ملفات محمية بكلمة مرور لا يطلع عليها سوى فريق البحث.

٥. الموافقة المستنيرة (Informed Consent)

تُعرّف الموافقة المستنيرة بأنها موافقة المشارك الطوعية على المشاركة في البحث بعد إحاطته بطبيعته وأهدافه والمخاطر والفوائد المحتملة وحقّه في الانسحاب في أي وقت. وقد أرسى تقرير بلمونت (National Commission, 1979) هذا المبدأ بوصفه التطبيق العملي لمبدأ احترام الأشخاص. ومن الناحية التطبيقية، يتجسّد هذا المبدأ في تقديم نموذج موافقة مكتوب يشرح للمشارك هدف الدراسة وكيفية استخدام بياناته، ويمنحه حرية القبول أو الرفض دون أي ضغط أو إكراه.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

على الرغم من وضوح المبادئ الأخلاقية، فإن الممارسة البحثية كثيراً ما تواجه قضايا أخلاقية تستوجب الوعي والمعالجة، ومن أبرزها:

الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُعرّف الانتحال بأنه نسبة أفكار الآخرين أو نصوصهم أو نتائجهم إلى النفس دون توثيق أو إسناد. ويُعدّ من أخطر صور سوء السلوك البحثي لأنه ينتهك حقوق الملكية الفكرية ويضلل القارئ بشأن مصدر المعرفة (Resnik, 2015). ويتخذ الانتحال صوراً متعدّدة، منها النسخ الحرفي دون علامات اقتباس، وإعادة الصياغة دون إسناد، والانتحال الذاتي بإعادة نشر عمل سابق وكأنه جديد. ومن الأمثلة الواقعية أن يقتبس باحث فقرة كاملة من دراسة منشورة ويذكرها في بحثه دون الإشارة إلى مصدرها، وهو ما يمكن كشفه اليوم عبر برامج فحص التشابه.

تزوير البيانات (Fabrication and Falsification)

يشمل هذا المفهوم تلفيق بيانات لم تُجمع فعلاً (Fabrication)، أو التلاعب ببيانات حقيقية بالحذف أو التعديل لتغيير دلالتها (Falsification). ويصف (Steneck, 2007) هاتين الممارستين بوصفهما من أخطر انتهاكات النزاهة العلمية لأنهما يضرّان مباشرةً بصدق المعرفة. ومن الأمثلة أن يضيف باحث استجابات وهمية لرفع حجم عينته إلى الحد المطلوب إحصائياً، أو أن يعدّل قيماً متطرّفة لتبدو النتائج متّسقة مع فرضياته.

التحيّز (Bias)

يشير التحيّز إلى ميل الباحث — الواعي أو غير الواعي — نحو نتيجة معيّنة بما يؤثر في موضوعية البحث. ويوضّح Bryman and Bell (2015) أن التحيّز قد يتسلّل في مراحل متعدّدة، كصياغة أسئلة موجهة في الاستبانة، أو اختيار عينة غير ممثّلة، أو تفسير النتائج بصورة انتقائية. ومن الأمثلة الواقعية أن يصوغ الباحث بنود الاستبانة بطريقة تدفع المشاركين نحو إجابات إيجابية، مما يُضعف صدق الأداة.

انتهاك الخصوصية (Privacy Violation)

يتمثل في الكشف عن معلومات شخصية أو حساسة تخصّ المشاركين دون إذنتهم، أو استخدام بياناتهم بصورة تتيح التعرف على هوياتهم. ويؤكد Israel (2015) أن حماية الخصوصية تمثل ركيزة أساسية في أخلاقيات البحث الإنساني. ومن الأمثلة الافتراضية أن ينشر باحث اقتباسات مباشرة من موظف مع ذكر مسمّاه الوظيفي الدقيق في إدارة صغيرة، بما يتيح التعرف عليه ويعرّضه للمساءلة.

تضارب المصالح (Conflict of Interest)

ينشأ تضارب المصالح عندما تتداخل مصلحة شخصية أو مالية للباحث مع التزامه بالموضوعية، بما قد يؤثر في نزاهة البحث أو يثير الشكّ فيها. ويشير Resnik (2015) إلى أن الإفصاح الشفاف عن مصادر التمويل والعلاقات ذات الصلة هو السبيل الأمثل لإدارة هذا التضارب. ومن الأمثلة الواقعية أن يجري باحث دراسة تقييمية عن جهة يعمل بها أو يتلقّى منها دعمًا، دون الإفصاح عن هذه العلاقة، مما يثير تساؤلات حول حياد نتائجه.

خامساً: القواعد واللوائح المنظّمة لأخلاقيات البحث العلمي

لا يكفي أن يستوعب الباحث المبادئ الأخلاقية نظرياً، بل لا بدّ من وجود أطر تنظيمية وهيئات رقابية تترجم هذه المبادئ إلى التزامات ملزمة وقابلة للمساءلة. فقد تطوّرت عبر العقود الماضية منظومة متشعبة من اللجان والمواثيق والأدلة المهنية التي توطّر العمل البحثي وتراقب توافقه مع المعايير الأخلاقية. ويتناول هذا المحور هذه المنظومة في ثلاثة مستويات متدرّجة: المستوى المؤسسي المتمثل في لجان أخلاقيات البحث، والمستوى الدولي المتمثل في المعايير والمواثيق العالمية، ثم بيان الأثر العملي لهذه اللوائح في ضبط الممارسة البحثية (Israel, 2015).

أولاً: لجان أخلاقيات البحث العلمي (IRB)

تعريف اللجنة

تُعرّف لجنة أخلاقيات البحث، أو مجلس المراجعة المؤسسية (Institutional Review Board)، بأنها هيئة رقابية مستقلة تشكّل داخل الجامعات والمراكز البحثية من أعضاء ذوي خلفيات علمية وأخلاقية متنوّعة، تتولّى فحص البروتوكولات البحثية التي يشارك فيها أفراد من البشر قبل الشروع في تنفيذها (Israel, 2015). وتنبع شرعية هذه اللجنة من استقلالها عن الباحث نفسه، إذ يضمن هذا الاستقلال تقييماً محايداً للمخاطر والمنافع بعيداً عن ضغط إنجاز البحث أو نشره (Steneck, 2007).

أهداف اللجنة

تتمحور غايات لجنة أخلاقيات البحث حول جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يأتي:

- صون سلامة المشاركين النفسية والجسدية والاجتماعية والتحقّق من ألاّ يتعرّضوا لأذى يفوق المنفعة المرجوة من البحث.
- التأكّد من توافر شرط الموافقة الطوعية المبنيّة على معرفة كاملة بطبيعة الدراسة قبل انضمام أيّ مشارك إليها.
- التحقّق من وجود ضمانات كافية لحفظ خصوصية المشاركين وسريّة بياناتهم طوال دورة حياة البحث.

- ترسيخ ثقة المجتمع في المؤسسة البحثية عبر إخضاع مشروعاتها لتقييم أخلاقي معن وموثق.

مهام اللجنة

تترجم اللجنة أهدافها عبر مجموعة من المهام الإجرائية، أبرزها:

- فحص مقترح البحث وأدواته وإجراءاته، وإصدار قرار بالموافقة أو طلب التعديل أو الرفض المسبب.
- تقدير نسبة المخاطر إلى المنافع، والتأكد من تقليص المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن.
- مراجعة نموذج الموافقة المستنيرة للتثبت من شموله ووضوح لغته وخلوه من أي إكراه.
- متابعة سير البحوث المعتمدة دورياً، وإقرار أي تعديل يطرأ على البروتوكول بعد انطلاق الدراسة.
- تلقّي البلاغات عن المخالفات الأخلاقية واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة (Israel, 2015).

دور اللجنة في حماية المشاركين

يتجسد الدور الحمائي للجنة في كونها حاجزاً أخلاقياً مسبقاً يحول دون انطلاق أي بحث قد يمسّ كرامة الإنسان أو يهدّد سلامته قبل تقويم مخاطره. فاللجنة تمثل الطرف المحايد الذي ينوب عن المشاركين في التحقق من حقوقهم حين قد يغفل الباحث عنها بحكم انشغاله بهدفه العلمي (Resnik, 2015). وتزداد أهمية هذا الدور في البحوث التي تنطوي على علاقة قوة بين الباحث والمشاركين، كالبحوث التي تُجرى على الموظفين داخل مؤسساتهم، حيث تضمن اللجنة ألا تتحول المشاركة من فعل طوعي إلى التزام مفروض (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979).

أمثلة على الدراسات التي تحتاج موافقة اللجنة

تتفاوت الحاجة إلى موافقة اللجنة بحسب طبيعة تعامل الدراسة مع المشاركين، ومن أبرز الأمثلة:

- الدراسات التي تجمع بيانات عبر المقابلات أو الاستبانات من موظفين حول تقييم أدائهم أو رضاهم الوظيفي.
- التجارب السريرية التي تختبر أدوية أو تدخلات علاجية على متطوعين من المرضى.
- الدراسات التربوية التي تطبق برامج تدخل على الطلاب وتقيس أثرها في تحصيلهم.
- البحوث التي تستهدف فئات تحتاج حماية إضافية كالفُصّر أو السجناء أو ذوي الاحتياجات الخاصة.
- الدراسات التي تعالج بيانات شخصية حساسة قابلة لكشف هوية أصحابها (Israel, 2015).

ثانياً: المعايير الدولية لأخلاقيات البحث

تتكامل الأطر المؤسسية مع مرجعيات دولية رسّخت مبادئ أخلاقية موحدة عابرة للحدود، أبرزها الآتي:

إعلان هلسنكي (Helsinki Declaration)

يمثل إعلان هلسنكي الصادر عن الجمعية الطبية العالمية المرجع الأخلاقي الأبرز للبحوث التي تشمل البشر، وقد وضع جملة من المبادئ التي تُقدّم مصلحة المشارك وسلامته على أي هدف علمي أو مجتمعي، وتجعل الموافقة المستنيرة وعرض البروتوكول على لجنة مستقلة شرطين أساسيين لأي بحث (World Medical Association, 2013). وقد شكّل هذا الإعلان نقطة تحوّل في تنظيم العلاقة بين الباحث والمشارك على المستوى العالمي.

تقرير بلمونت (Belmont Report)

أرسى تقرير بلمونت ثلاثة مبادئ أخلاقية أصبحت الأساس النظري لعمل لجان المراجعة المؤسسية، وهي احترام الأشخاص الذي يترجم إلى الموافقة المستنيرة، والإحسان الذي يقتضي تعظيم المنفعة وتقليل الضرر، والعدالة التي توجب الإنصاف في توزيع أعباء البحث وفوائده (National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research, 1979). وتتميز هذه المبادئ بقابليتها للتطبيق على البحوث الاجتماعية والإدارية لا الطبية فحسب.

دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA)

يوفر دليل النشر الصادر عن جمعية علم النفس الأمريكية في إصداره السابع منظومة موحدة لقواعد الاقتباس والإسناد وإعداد قائمة المراجع (American Psychological Association, 2020). ويحمل هذا الدليل مضموناً أخلاقياً يتجاوز الشكل، إذ يجسد الاعتراف بجهد الآخرين، وبقي من الانتحال، ويتيح تتبع المصادر والتحقق منها، فيغدو التوثيق الدقيق مؤشراً على نزاهة الباحث ومسؤوليته.

إرشادات CIOMS الدولية

إلى جانب ما سبق، تقدم الإرشادات الأخلاقية الدولية الصادرة عن المجلس الدولي لمنظمات العلوم الطبية إطاراً تفصيلياً يكمل إعلان هلسنكي، إذ يولي عناية خاصة بحماية الفئات الهشة والعدالة في توزيع منافع البحث، ويُعد مرجعاً مهماً في البحوث التي تُجرى في السياقات المؤسسية المتفاوتة في موازين القوة (Council for International Organizations of Medical Sciences, 2016).

ثالثاً: أهمية هذه اللوائح

تتضح القيمة العملية للقواعد واللوائح الأخلاقية في أربع وظائف رئيسة متكاملة:

- حماية المشاركين: تكفل اللوائح صون كرامة المشاركين وسلامتهم وخصوصيتهم عبر اشتراط الموافقة المستنيرة والمراجعة المسبقة، فلا يُشرع في أي بحث قبل التأكد من خلوه من الضرر (World Medical Association, 2013).
- تعزيز مصداقية البحث: حين تُجرى الدراسة وفق إطار منظم وشفاف تصبح نتائجها قابلة للتحقق والاعتماد، فتكتسب ثقة المجتمع العلمي وصناع القرار (Bryman & Bell, 2015).
- منع الانتحال والتزوير: تضع اللوائح معايير صارمة للتوثيق والتعامل مع البيانات تجعل الانتحال والتلفيق قابلين للكشف والمحاسبة، فتدفع الباحث عن الانزلاق إليهما (Resnik, 2015).
- ضمان النزاهة العلمية: ترسخ هذه القواعد ثقافة المسؤولية البحثية التي تتجاوز تجنب المخالفات إلى الالتزام الإيجابي بالدقة والشفافية في كل مراحل البحث (Steneck, 2007).

ويتبين من ذلك أن هذه اللوائح ليست قيوداً تعرقل حرية الباحث، بل بنية داعمة تحفظ التوازن بين متطلبات إنتاج المعرفة واحترام الإنسان، وترفع في الوقت ذاته من جودة البحث العلمي وموثوقيته (Israel, 2015).

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

بالنظر إلى الدراسة الميدانية الموسومة بـ «أثر إدارة الأداء الوظيفي في رفع الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات الإدارية: دراسة ميدانية على موظفي وزارة التعليم بمنطقة عسير»، يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية السابقة تطبيقاً تحليلياً يوضّح كيفية ترجمتها إلى ممارسات إجرائية ملموسة داخل سياق هذا البحث. وتُعَدّ هذه الدراسة نموذجاً مناسباً للتحليل الأخلاقي لأنها تتعامل مع مشاركين من البشر (موظفي وزارة التعليم) عبر أداة استبانة تجمع بيانات قد تتّصل بتقييم الأداء، وهو موضوع حسّاس يستوجب عناية أخلاقية خاصّة.

اختيار المشاركين

ينبغي أن يتم اختيار المشاركين وفق مبدأ العدالة الذي أرساه تقرير بلمونت (National Commission, 1979)، بحيث تُوزَّع أعباء المشاركة وفوائدها بإنصاف بين أفراد المجتمع المستهدف. وفي هذه الدراسة، يُفترض أن تُسحب عينة عشوائية طبقية تمثّل فئات الموظفين والقيادات الإدارية ورؤساء الأقسام والمشرفين في إدارة تعليم عسير، بما يضمن تمثيلاً عادلاً لمختلف المسمّيات الوظيفية وسنوات الخبرة. ويجب تجنّب اختيار فئة بعينها لأسباب تخدم فرضية الباحث، حفاظاً على الموضوعية وتمثيلية العينة. (Bryman & Bell, 2015)

الموافقة المستنيرة والمشاركة الطوعية

يقتضي تطبيق مبدأ الموافقة المستنيرة أن تُرفق الاستبانة بمقدّمة توضّح للموظف هدف الدراسة العلمي، وطبيعة البيانات المطلوبة، وكيفية استخدامها لأغراض البحث الأكاديمي فقط، مع التأكيد على حقّه في عدم المشاركة أو الانسحاب في أي مرحلة دون أي تبعات وظيفية. وتُعَدّ المشاركة الطوعية ركيزة جوهرية هنا، إذ إن وجود علاقة تنظيمية بين الباحثة والمشاركين قد يولّد ضغطاً ضمناً؛ ولذلك يجب التأكيد صراحةً على أن الاستجابة اختيارية بالكامل وأن رفض المشاركة لن يؤثّر في وضع الموظف الوظيفي. (Israel, 2015) ويعزّز هذا الإجراء مبدأ احترام الأشخاص بوصفهم فاعلين مستقلّين قادرين على اتخاذ قرارهم بحريّة.

الحفاظ على السرية والخصوصية وحماية البيانات

نظراً إلى أن موضوع إدارة الأداء قد يتضمّن معلومات حسّاسة تتّصل بتقييم الموظفين، تبرز أهمية السرية وحماية الخصوصية في هذه الدراسة بصورة خاصّة. ويتطلّب ذلك جمع البيانات بصورة مجهولة الهوية (anonymous) بحيث لا تتضمّن الاستبانة أسماء أو أرقاماً وظيفية تتيح التعرّف على أصحابها. كما ينبغي عرض النتائج بصورة إجمالية إحصائية لا فردية، فلا تُنشر بيانات تتيح ربط استجابة بعينها بموظف محدّد، خصوصاً في الأقسام الصغيرة التي يسهل فيها الاستدلال على الهوية. (Resnik, 2015) وفيما يتعلّق بحماية البيانات، يجب تخزين الاستبانات والملفات الإلكترونية في وسائط محمية لا يطلّع عليها سوى الباحثة، وإتلافها أو أرشفتها بصورة آمنة بعد انتهاء الغرض البحثي.

تجنب التحيز وإدارة المخاطر الأخلاقية

لضمان الموضوعية، ينبغي أن تُصاغ بنود الاستبانة صياغة محايدة لا تُوحي بإجابة مفضّلة، وأن يُعتمد مقياس ليكرت الخماسي بطريقة متوازنة، مع عرض الأدلة على محكمين للتأكد من صدقها وخلوها من العبارات الموجهة (Bryman & Bell, 2015).

كما أن العلاقة التنظيمية المحتملة بين الباحثة وجهة الدراسة تمثل صورة من صور تضارب المصالح التي ينبغي إدارتها بالإفصاح عنها وتأكيد استقلالية التحليل وحياده (Resnik, 2015) ومن المخاطر الأخلاقية المحتملة في مثل هذه الدراسة شعور بعض الموظفين بالقلق من أن تُستخدم إجاباتهم في تقييمهم الفعلي؛ وتُدار هذه المخاطرة من خلال التأكيد على السرية التامة والفصل الكامل بين البحث الأكاديمي وأي إجراء إداري.

الأمانة العلمية في عرض النتائج

يستوجب مبدأ الأمانة العلمية أن تُعرض نتائج الدراسة كما أسفر عنها التحليل الإحصائي، سواء أكانت داعمة للفرضيات أم لا. فإذا أظهر تحليل الانحدار المتعدد أن أحد أبعاد إدارة الأداء — كالتغذية الراجعة مثلاً — ليس له أثر دالّ إحصائيًا، فعلى الباحثة أن تثبت هذه النتيجة بأمانة دون إخفائها أو تعديلها (Steneck, 2007) كما يقتضي ذلك الإبلاغ الدقيق عن حجم العينة الفعلي ونسبة الاستجابة وأي قيود منهجية واجهت الدراسة، إذ إن الإفصاح عن المحدّدات جزء من النزاهة البحثية ولا ينتقص من قيمة العمل، بل يعزّز مصداقيته (Resnik, 2015).

ويتبيّن من هذا التحليل أن أخلاقيات البحث ليست إجراءات شكلية تُضاف إلى البحث، بل منظومة متكاملة تتداخل مع تصميمه المنهجي وتنفيذه؛ فاختيار العينة يرتبط بالعدالة، وجمع البيانات يرتبط بالموافقة المستنيرة والسرية، وتحليل النتائج وعرضها يرتبط بالموضوعية والأمانة. ومن ثمّ، فإن التطبيق السليم لهذه المبادئ على دراسة موظفي وزارة التعليم بمنطقة عسير لا يحمي المشاركين فحسب، بل يرفع من جودة الدراسة وموثوقية نتائجها وقابليتها للاعتماد عليها في تطوير السياسات الإدارية (Israel, 2015; National Commission, 1979).

سابعاً: الخاتمة

خلص هذا التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل منظومة قيمية ومنهجية متكاملة تحكم سلوك الباحث في جميع مراحل بحثه، وأنها شرط أساسي لمصداقية المعرفة العلمية وموثوقيتها. وقد تبين أن الأخلاقيات تؤدي وظائف متعدّدة تشمل تعزيز الثقة في النتائج، وتحسين جودتها، وحماية المشاركين والمجتمع، وصون البنية المعرفية التي تُبنى عليها البحوث اللاحقة. كما اتضح أن المبادئ الأساسية — من أمانة ونزاهة وموضوعية وسرية وموافقة مستنيرة — تتكامل فيما بينها لتشكّل إطاراً يوجّه الممارسة البحثية، وأن القضايا الأخلاقية كالانتحال والتزوير والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح تمثل تحديات حقيقية يجب الواعي بها وتجنّبها.

وأظهر التطبيق العملي على دراسة أثر إدارة الأداء الوظيفي في وزارة التعليم بمنطقة عسير أن الالتزام الأخلاقي ينعكس مباشرة على جودة البحث، إذ يضمن تمثيلاً عادلاً للعينة، وحماية لخصوصية الموظفين، وموضوعية في القياس،

وأمانة في عرض النتائج. ومن ثمّ، فإن أهمية الالتزام بأخلاقيات البحث لا تقتصر على البعد الأخلاقي، بل تمتد لتشمل البعد العلمي والعملية على حدٍ سواء.

وفي ضوء ما سبق، توصي الباحثة بالحرص على الحصول على الموافقة المستنيرة وضمان طوعية المشاركة في جميع البحوث الإنسانية؛ والالتزام بحماية سرية بيانات المشاركين وخصوصيتهم عبر إجراءات تقنية وإدارية واضحة؛ والإفصاح الشفاف عن أي تضارب محتمل في المصالح ومصادر التمويل؛ والالتزام بالتوثيق الدقيق وفق معايير APA صوناً للملكية الفكرية وتجنباً للانتحال؛ وأخيراً عرض النتائج بأمانة كاملة بما في ذلك النتائج غير المتوقعة والمحددات المنهجية. فهذه الممارسات يتحقق التوازن بين السعي نحو المعرفة واحترام كرامة الإنسان، ويرتقي البحث العلمي إلى مستوى الجودة والموثوقية المنشودين.

ثامناً: قائمة المراجع

- American Psychological Association. (2020). Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.). American Psychological Association.
- Bryman, A., & Bell, E. (2015). *Business research methods* (4th ed.). Oxford University Press.
- Council for International Organizations of Medical Sciences. (2016). *International ethical guidelines for health-related research involving humans* (4th ed.). CIOMS.
- DeNisi, A. S., & Murphy, K. R. (2017). Performance appraisal and performance management: 100 years of progress? *Journal of Applied Psychology*, 102(3), 421–433.
- Israel, M. (2015). *Research ethics and integrity for social scientists: Beyond regulatory compliance* (2nd ed.). SAGE Publications.
- National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research. (1979). *The Belmont report: Ethical principles and guidelines for the protection of human subjects of research*. U.S. Department of Health, Education, and Welfare.
- Resnik, D. B. (2015). *What is ethics in research and why is it important?* National Institute of Environmental Health Sciences.
- Steneck, N. H. (2007). *ORI introduction to the responsible conduct of research*. U.S. Office of Research Integrity.

World Medical Association. (2013). World Medical Association Declaration of Helsinki:
Ethical principles for medical research involving human subjects. *JAMA*, 310(20),
2191–2194.